



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/283
S/19736

5 April 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN

مجلس
الأمن



جمعية
عامة

مجلس الأمن

السنة الثالثة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

البنود ٥٩ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٢

من القائمة الأولية*

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر

الابيض المتوسط

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز

الأمن الدولي

النظام الشامل للسلم والأمن الدوليين

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ وموجهة الى
الأمين العام من الممثلين الدائمين لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ويوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل طيه نص الاعلان اليوغوسلافي - السوفياتي الذي تم اعتماده
بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي
في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد ميخائيل سيرجيفيتش غورباتشيف ،
الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

A/43/50

*

وسوف نكون ممتنين اذا تفضلتم بتعميم نص هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البنود ٥٩ ، ٦٤ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٨٢ من القائمة الاولى ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الكسندر م. بيلنوغوف

سفير مفوض فوق العادة ،

الممثل الدائم لاتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

لدى الامم المتحدة

(توقيع) دراغوسلاف بيجيتش

سفير مفوض فوق العادة ،

الممثل الدائم لجمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

لدى الامم المتحدة

المرفق

الاعلان اليوغوسلافي - السوفياتي المعتمد في

١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ في بلغراد

ان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وكذلك رابطة الشيوعيين في يوغوسلافيا والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، قد قررا ، انطلاقا من المصالح الطويلة الاجل للشعبين اليوغوسلافي والسوفياتي المتمثلة في العمل باستمرار على تعزيز التعاون بينهما ، والبس هذا التعاون مضمونا جديدا ، والتشجيع على زيادة تطوير علاقات الصداقة بين البلدين الاشتراكيين ، والاسهام بذلك على نحو فعال في اقامة عالم أكثر أمنا وعدلا ، أن يؤكد من جديد في هذا الاعلان مبادئ وأهداف علاقاتها المتبادلة ، وأن يبينا كذلك آراءهما بشأن المسائل الرئيسية في العلاقات الدولية المعاصرة وسبل اقامة عالم خال من العنف والاسلحة النووية يستبعد فيه استخدام القوة أو التهديد بها وتسوى فيه جميع المنازعات بالوسائل السياسية وحدها ، بروح من المساواة وبهدف تعزيز السلم والامن والتقدم على الصعيد الدولي .

أولا

١ - إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤكدان الدور التاريخي والقيمة الثابتة للمبادئ العالمية الواردة في اعلاني بلغراد (١٩٥٥) وموسكو (١٩٥٦) ، ولاسيما الاحترام المتبادل للاستقلال ، والسيادة ، والسلامة الاقليمية ، والمساواة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل من الاشكال . وقد لعب التطبيق المستمر لهذه المبادئ دورا أساسيا في تطبيع العلاقات المشتركة بين الدولتين وتنمية تعاون مستقر وشامل بينهما . وسوف يواصل الجانبان التزامهما بهذه المبادئ .

وان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يبنيان ويطوران علاقاتهما انطلاقا من الاحترام غير المشروط للطرق والاشكال المحددة لتنميتها الاشتراكية ومواقفهما الدولية المختلفة .

٢ - وتقوم علاقات الصداقة بين شعبي البلدين على تقاليد راسخة ، تعززت بصورة خاصة في نضالهما المشترك ضد الفاشية في سنوات الحرب العالمية الثانية . وتعرضت العلاقات اليوغوسلافية السوفياتية كذلك الى امتحانات عسيرة . أزيلت آثار الماضي وأعبائه بفضل الالتزام الدقيق بالمبادئ التي اشتركا في إرسائها .

ويدرك الجانبان أن الاتجاه الرئيسي لانشطتهما ينبغي أن يكون زيادة تعزيز الثقة والتعاون في جميع المجالات ، وزيادة نوعية ونطاق التعاون المنصف والمفيد على نحو متبادل مقترنا بتبادل الخبرات الذي يعود بالخير على الجانبين في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك بهدف رفع علاقاتهما الثنائية عموما الى مستوى أعلى .

وسوف يواصل الجانبان تكريس اهتمام خاص لتطوير الحوار السياسي على جميع المستويات ، ولتشجيع قيام تعاون مباشر وفعال بين منظماتها السياسية والاجتماعية ، وبين الجمهوريات اليوغوسلافية والسوفياتية ومقاطعاتها ومدنها ومنظماتها التعاونية ، وكذلك قيام اتصالات بين مواطني الجانبين .

٣ - والتطوير الناجح والشامل لتعاون اقتصادي مستقر مفيد للجانبين وله أهمية قصوى بالنسبة للعلاقات بينهما على وجه الاجمال . وسوف تسعى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استنادا الى الانجازات الهامة المحرزة في هذا المجال وادراكا لمسؤوليتهما المشتركة في تعزيزها وتنميتها ، الى التوسع في ايجاد اشكال حديثة ، وتخص وانتاج مشترك طويل الاجل ، وسوف يبذلان جهودا متضافرة بغية تعزيز هيكل التجارة وضمان قيام تجارة مستقرة ومتوازنة وعلاقات اقتصادية شاملة كأساس مادي للتعاون . ويخدم برنامج التعاون الاقتصادي الطويل الاجل حتى سنة ٢٠٠٠ كذلك هذه الاهداف ، كما يخدمها اشراك منظمات البلدين في تنفيذ مشاريع من البرنامج المركب للتقدم العلمي والتكنولوجي في اطار مجلس التعااضد الاقتصادي .

وسوف يعمل الجانبان على تشجيع التعزيز المتطرد للروابط في ميادين الثقافة ، والعلوم ، والتعليم ، والمعلومات ، وكذلك قيام اتصالات أخرى من شأنها أن تساعد شعبي البلدين على التعرف على طرق معيشة كل منهما وإجراء تبادل للقيم الروحية لا يعوقه عائق . ويؤمن الجانبان أن إعلام الجمهور بصورة موضوعية عن انجازات البلدين ومشاكلهما وسياساتهما يُعزز التفاهم والثقة المتبادلين بين شعبيهما .

ثانيا

١ - تقدر رابطة الشيوعيين في يوغوسلافيا والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي تقديرا عاليا المستوى الذي بلغته العلاقات المتبادلة ويعتقدان ان هذه العلاقات تمثل عاملا رئيسيا في اقامة تعاون يوغوسلافي - سوفياتي مستقر وشامل وتقوية الصداقة بين شعبي البلدين .

ويؤكد الجانبان استعدادهما لزيادة تطوير علاقاتهما وإشراكها الى حد كبير ، انطلاقا من مبادئ الاستقلال ، والمساواة ، وعدم التدخل ، ومسؤولية كل حزب أمام الطبقة العاملة لبلده وشعبه ، والاحترام المتبادل لمختلف طرق بناء الاشتراكية وللمواقف الدولية . وعلى هذا الاساس سوف يقوم الجانبان بتعزيز التعاون التطوعي المفيد لكليهما وبتشجيع الحوار البناء والرفاعي بينهما .

ولقد أمكن ، بفضل الاحترام المستمر لسيادة واستقلال الاحزاب والبلدان الاشتراكية في رسم الطرق التي اختطتها لتنميتها ، القضاء على الاسباب التي أدت الى النزاع بين الحزب الشيوعي ليوغوسلافيا ، والحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي (البولشفيك) ، والكمينغورم عام ١٩٤٨ . وكان لهذا أهمية كبرى ليس فقط بالنسبة الى العلاقات المتبادلة بين الحزب الشيوعي ليوغوسلافيا والحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وإنما أيضا فيما يتعلق بتنمية وتأكيد الاشتراكية كعملية عالمية .

ويعلن الجانبان ، انطلاقا من اقتناعهما بأن الحقيقة ليست حكرا على أحد ، أنه ليست لديهما إدعاءات لغرض مفاهيمهما عن التنمية الاجتماعية على أحد . فنجاح أي طريق من طرق الاشتراكية يُختبر من خلال الممارسة الاجتماعية - السياسية ، وتؤكدده نتائج التقدم الاجتماعي .

وسيسعى الحزب الشيوعي ليوغوسلافيا والحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، لإشراء تعاونهما وتشجيع اقامة حوار سياسي مستمر بينهما بهدف تحقيق تبادل واسع لتأراء والخبرات بشأن قضايا الساعة في مجال التنمية الاشتراكية في البلدين ، وبشأن الاشتراكية بوصفها عملية عالمية ، والشؤون العالمية الشاملة ، والتقدم الاجتماعي ، والتعاون الدولي المنصف ، وبناء الثقة بين الشعوب . وسوف يقوم الحزبان بتعزيز الاتصالات بين ممثليهما على مختلف المستويات مع ايلاء أهمية خاصة للاجتماعات على أعلى مستوى .

ويرى الجانبان أن من الأهمية بمكان تنمية الإدارة الذاتية الاشتراكية ، بما
يتمشى مع الخصائص المميزة لكل بلد . فهذا من شأنه تأمين السلطة الحقيقية للشعب
وحرية الفرد كما أنه ضمان يعول عليه ضد أية تحريفات إدارية وبيروقراطية
لاشتراكية ، وضد أي نزعة دوجماتية ، أو ذاتية .

وإن خبرة يوغوسلافيا المكتسبة في تطوير النظام السياسي للإدارة الذاتية
الاشتراكية ، وتوجه شعب الاتحاد السوفياتي المستمر إلى وضع مبادئ الإدارة الذاتية
الاشتراكية موضع التطبيق العملي ، إنما يهيئ إمكانات جديدة كي يفيد كل منهما من
مفاهيم الأخر من أشكال وطرق الأداء العصرية للإدارة الذاتية .

٣ - ويعيد الحزب الشيوعي ليوغوسلافيا والحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي تأكيد
الأهمية العالمية للمبادئ الديمقراطية في العلاقات بين أحزاب وحركات الشيوعيين
والعمال والاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين والتحرير الوطني وغيرها من الأحزاب
والحركات التقدمية ، استنادا إلى حقها غير القابل للتصرف لتقرر بشكل مستقل طرق
تنميتها الاشتراكية .

ويدعو الحزب الشيوعي ليوغوسلافيا والحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي إلى
تحقيق أوسع نطاق ممكن من التعاون المنصف بين الأحزاب والحركات التقدمية
والديمقراطية ، بصرف النظر عن الفروق الأيديولوجية بينها . ولا غنى عن هذا التعاون
في عصرنا كما أن له أهمية كبرى في حل المشاكل السياسية والاقتصادية الدولية
الملحة ، وتحقيق مصالح الطبقة العاملة ، والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

وكان اجتماع الأحزاب والحركات الذي عُقد في موسكو بمناسبة الاحتفال بالذكرى
السبعين لثورة تشرين الأول/أكتوبر إسهاما في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل ، حيث
جرى تبادل بناء للآراء بشأن أهم القضايا الحالية في جو جديد وديمقراطي . ويعد هذا
تعبيرا عن تقديرها لمسؤوليتها التاريخية ، تجاه الأجيال الحالية والمقبلة ، فيما
يتعلق بتأمين السلم ، والأمن ، والتعاون ، والتقدم الاجتماعي على الصعيد العالمي .

وسوف يتأكد الدور التقدمي في العالم لأحزاب وحركات الشيوعيين والعمال
والاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين والتحرير الوطني وغيرها من الأحزاب والحركات
بقدر ما تسهم به في تحقيق السلم ، ونزع السلاح ، والتنمية ، وفي الكفاح من أجل
الحرية والاستقلال ، والتحرير الوطني والاجتماعي ، وفي تأكيد مبادئ التعايش الإيجابي
والسلمي ، بوصفها قيما عالمية في العلاقات بين الدول والشعوب .

٣ - لقد بلغ تطور الاشتراكية منعطفًا حاسمًا ، فهي تقف على اعتبار التحقيق التام لامكاناتها المادية والروحية ، وتدعيم أسسها الانسانية . وتقف عمليات الإصلاح والتغيير الجذري في البلدان الاشتراكية شاهداً على قدرة الاشتراكية على البقاء واستعدادها لتلبية تحديات العصر .

وتواجه البشرية اليوم اختياراً حاسماً : فبإمكانها السير في طريق مفض إلى التقدم العام أو زيادة تفاقم التناقضات القائمة . وسيعتمد الطريق الذي ستسلكه البشرية أساساً ، على قدرة جميع القوى التقدمية والديمقراطية على تقديم تصور مقنع للتغيير التقدمي في العالم والرد على كثير من التساؤلات الجديدة التي يواجهها الإنسان كفرد كما يواجهها المجتمع الذي يعيش فيه .

ثالثاً

إن المشاكل ذات الأبعاد غير المنظورة التي تواجهها البشرية تتطلب فهماً لوحدة المجتمع العالمي وترابطه ، واتباع نهج وممارسة جديدين في المجال السياسي ، واحساساً مضاعفاً بالمسؤولية ، بما يتكافأ مع حقائق العصر الحالي .

١ - وتؤكد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إخلاصهما لسياسة تحقيق السلم والاستقلال للشعوب والبلدان ، وحقوقهما المتساوية والأمن المتساوي لجميع الدول ، بغض النظر عن حجمها وقوتها ونظمها الاجتماعية - السياسية أو ما يوجهها من معتقدات ، أو أشكال وطبيعة تحالفاتها الدولية ، أو موقعها الجغرافي .

ويشدد الجانبان على أهمية التنفيذ المستمر لمبادئ وسياسة التعايش الإيجابي السلمي فيما بين جميع الدول ، وتخفيف حدة التوترات ، وفض المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية وحدها ، والتعاون العادل ، وتعزيز جو الثقة والحوار ، وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المعجلة في العالم ، ولتنمية البلدان النامية في المقام الأول .

ويعلق الجانبان أهمية خاصة على التقيد المستمر بالمبادئ العالمية الملزمة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي الوثائق القانونية الدولية الأساسية الأخرى التي تحظر العدوان ، وانتهاك الحدود ، وغزو الأراضي الأجنبية ، وأي تهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت أية ذريعة على الإطلاق .

٢ - إن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية هو شرط أساسي لازم لعملية بناء علاقات عادلة في العالم وجزء لا ينفصم عنها ، وهو يعني ضمنا حق جميع الدول في الاشتراك على قدم المساواة في استعراض وتسوية جميع المشاكل الدولية ، لاسيما تلك التي تؤثر في مصالحها المباشرة .

وتنادي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتعزيز الامم المتحدة بوصفها المحفل الدولي الشامل للدول ذات السيادة والمتساوية . ويحثان أيضا على تعزيز دور وإسهام الامم المتحدة في تسوية المشاكل الملتهبة للعالم المعاصر لما فيه صالح جميع البلدان والمجتمع الدولي بأسره .

٣ - وفي العالم المعاصر ، المنكوب بالعديد من المشاكل الحادة ، تلعب سياسة عدم الانحياز دورا هاما ، وتستهدف تحقيق السلم والامن للجميع والمساواة والتفاهم المتبادل ، والتغلب على الانقسامات القائمة ، والاحترام المستمر للاستقلال السياسي والاقتصادي ، وكرامة جميع البلدان والشعوب وحققها في الاختيار الحر لطرائق تنميتها ، والعلاقات الاقتصادية العادلة . وسياسة عدم الانحياز تعارض الامبريالية والاستعمار والسيطرة الجديد والفصل العنصري فضلا عن جميع أنواع العدوان والتدخل والعنف والتعاون الدولي على الاطر الضيقة للتجمعات الحالية . ويستهدف نشاط حركة البلدان غير المنحازة ، بوصفها عنصرا مستقلا وعالميا لا ينتمي الى كتلتا ، توسيع نطاق التعاون الدولي والتغلب على ما هو قائم من الحواجز والمواجهات والاقتمارية والتحيزات والقضاء عليها . ويستجيب الدور المتنامي لحركة وسياسة عدم الانحياز في العلاقات العالمية لمطالب العصر ولمصالح المجتمع الدولي .

٤ - وتؤكد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جديد اقتناعهما بأنه يمكن تحقيق عالم بلا أسلحة وبلا تهديدات باستخدام القوة ، ويستعاض فيه عن الخوف والعنف بالثقة والامن المستقر والسكينة لجميع الامم والبشر . وإذا أريد لامن كل بلد أن يكون موشوقا به فإن هذا يقتضي ، في العالم المعاصر المترابط ، أن يكون مبنيا على امن جميع البلدان . والخطوة الحاسمة الاولى لتحقيق هذه الاماني هي وقف سباق التسلح والشروع في عملية لنزع السلاح النووي والتقليدي لا رجعة فيها ، بغية تحقيق نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة .

إن القضاء الاكيد على خطر حدوث كارثة نووية ، الذي يفترض مسبقا القضاء الكامل العام على الاسلحة النووية ، هو المصلحة الاولى والمباشرة لجميع الشعوب . وقد تم بالفعل البدء في هذه العملية عن طريق الاتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن إزالة القوى النووية الوسيطة ، الذي أوحى آمال البشرية في مستقبل أكثر أمنا . ويمكن لزيادة الوعي بشأن إمكانية بلوغ غاية نزع السلاح أن يصبح عنصرا ذا أهمية تاريخية .

ومن الضروري والممكن الشروع ، دون إبطاء ، في ضياغة وعقد معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ، المصحوب بأشد ما يمكن فرضه من تدابير الرقابة في هذا الميدان ، وبشأن منع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي ، الذي يخص البشرية ، وكذلك بشأن حظر جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل والقضاء عليها .

ويتطلب تحقيق هذه الاهداف إسهام جميع الدول ، مما يعني المفاوضات المتعددة الاطراف . وينبغي تسخير الموارد والامكانيات العلمية والتكنولوجية والمادية الموفرة على هذا النحو لأغراض التنمية ، ولاسيما تنمية البلدان النامية . وسيشكل هذا تحولا تاريخيا يفيد جميع البلدان والبشرية جمعاء .

٥ - إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إذ يؤكدان التزامهما بروح وأهداف مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، يحثان على تطوير وتعزيز العملية الأوروبية الشاملة ، والتنفيذ المتوازن المستمر لجميع أحكام الوثيقة الختامية وغيرها من الوثائق التي اعتمدها الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والتي لها أهميتها بالنسبة الى إقامة الثقة والتعاون في القارة الأوروبية . ويشدد الجانبان على الأهمية الخاصة للإلتزام بأحكام وحرمة الحدود في أوروبا .

وينبغي للعمليات الايجابية التي تكتسب زخما في أوروبا أن تشمل أيضا البحر الابيض المتوسط الذي يرتبط أمنه ارتباطا وثيقا بأمن أوروبا ، حتى يمكن تحويله الى منطقة يسودها السلم المستقر والتعاون .

٦ - ويعتقد الجانبان أن بؤر الازمات الموجودة في عدد من القارات تشكل مصدرا دائما لتصعيد المنازعات ، وتهديدا للسلم والامن وكذلك لاستقلال البلدان والشعوب فهي

تلك المناطق ولحقوقها السيادية . وينبغي السعي الى تحقيق تسوية عاجلة لمواقع الأزمات هذه عن طريق القضاء على أسبابها ، وذلك باستخدام الوسائل السياسية ، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وعن طريق الاستغلال الكامل للإمكانات التي توفرها المنظمة العالمية ، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الدول والشعوب وحقوقها السيادي في تشكيل مصيرها الخاص .

٧ - ويعلق البلدان أهمية كبيرة على احترام حقوق الإنسان ، ويناديان بالالتزام الكامل المستمر بها في سائر أرجاء العالم . ذلك أن حقوق الإنسان والحريات الأساسية غير قابلة للتصرف ، ومترابطة لا تتجزأ . وثمة أهمية خاصة للحقوق والحريات التي تمكن الإنسان من المشاركة في تهيئة الظروف المعيشية والتحكم في نتائج عمله والتأثير المباشر على العلاقات الاجتماعية والسياسية في بلده .

٨ - إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مقتنعان بأن مصلحة التنمية الاقتصادية المستقرة لكل بلد على حده وللمجتمع العالمي ككل ، تتطلب إصلاحا جذريا للعلاقات الاقتصادية الدولية . وتشير الدولتان الى أن التسوية العاجلة والحقيقية للمشاكل المتقدة ، التي هي جوهر الأزمة التي تكتنف تلك العلاقات ، ستكون في صالح الاستقرار والتقدم في العالم . وينطبق هذا بشكل خاص على مشكلة الدين الاجنبي الضخم التي تعاني منها معظم البلدان النامية ، والتميز ضد هذه البلدان في ميدان التجارة ، وفرصها المحدودة في الاستفادة من الانجازات التقنية والتكنولوجية . وتؤكد الدولتان أن التقدم الاقتصادي المستقر لكل بلد على حدة وللمجتمع العالمي بأسره يستلزم مشاركة جميع البلدان مشاركة فعالة لا يعوقها عائق في التعاون الاقتصادي ، وفي تسوية المشاكل الحادة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية . كما أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد هي في صالح جميع البلدان ، ومن ثم فإن كلا منها مطالب بالاسهام في ذلك .

٩ - وتمثل حماية البيئة وتحسينها والمحافظة على الطبيعة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، أحد الشروط الأساسية الهامة لتحسين نوعية الحياة والتنمية الاقتصادية ، ويتوقف هذا كله بشكل متزايد على توسيع نطاق التعاون فيما بين البلدان . وتتعهد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بالاسهام في تنمية التعاون في هذا المجال .

* * *

إن الحضارة العالمية تدخل مرحلة جديدة من مراحل التطور ، فلم تواجه البشرية من قبل على الإطلاق مشاكل بهذه الدرجة من الالحاح فيما يتعلق بالمبقاء والمحافظة على البيئة وتهيئة الظروف المادية والروحية اللازمة لتوفير الحياة الكريمة لجميع شعوب هذا الكوكب .

والجنس البشري قادر على إحراز انتصارات جديدة في مجال التنمية عن طريق تنسيق الجهود بين جميع الدول ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية واتجاهاتها العقائدية والسياسية .

وإن من صالح الجميع ارتياد سبل جديدة للوصول الى عالم تمثل فيه الحرية والاستقلال ، وكرامة الدول وكرامة كل فرد ، فضلا عن الحياة ذاتها ، والإبداع البشري ، والتنمية الشاملة ، القيمة العظمى ، عالم يُكفل فيه التقدم للجميع في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها ، ويسوده الوعي بأننا جميعا ، سكان نفس الكوكب ، نشترك في مصير واحد ويطمح الى حياة أفضل للجميع . وهذا يجعل جميع الشعوب والسدول مسؤولة أمام الأجيال الحاضرة والمقبلة وأمام التاريخ . ويستلزم هذا اتباع الجميع لنهج جديدة ، وتوفير حسن النية ، وسيادة فلسفة سياسية جديدة تقوم على أساس الإيمان بأن العالم كل مترابط لا يتجزأ ، وأنه لا يمكن إحراز تقدم بالنسبة للبعض إلا إذا كان زءا من تقدم الجميع ، وأن تحقيق الوفرة المادية والثراء الروحي الى جانب إنجازات العلم والتكنولوجيا توفر مجالا إضافيا للقضاء على الانقسامات ولتحقيق التنمية لجميع الدول .

وسعى الى تحقيق هذه المثل العليا ، وبلوغ هذه الاهداف السامية ، ستعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الى جانب رابطة الشيوعيين في يوغوسلافيا والحزب الشيوعي للإتحاد السوفياتي ، تعاوننا شائيا فضلا عن التعاون مع جميع البلدان والقوى السياسية الأخرى التي تدرك مسؤوليتها إزاء قضية السلم والأمن والتقدم للجميع .
